

## الاخبار

■ رئيس التحرير - ابراهيم العبيد

■ نائب رئيس التحرير - بيار ابي صعب

■ مدير التحرير -

■ مديقة قانون -

■ محاسن التحرير - محمد زبيب

■ مدير ملاحف -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

■ مدير اعلام -

## 7 سنوات على تدخل «درع الجزيرة»... أي خيارات أمام البحرينيين؟

**أحمد ناصر\***

المتابع للشان العام في البحرين، بعد مرور سبع سنوات على حراك 14 شباط/ فبراير 2011م، يلحظ العديد من المتغيرات المحلية والدولية على مختلف المستويات، والتي أثرت على موازين القوى بشكل يوجب على الأفراد والمنظمات والدول إجراء مراجعة شاملة للأحداث، وإعادة النظر في الإستراتيجيات، المتكمن من بلوغ هدف النهوض أو المحافظة على البقاء في زمن يمزج بنقطة تحول جهورية.

منذ ستينيات القرن الماضي والنظام في البحرين يستثمر الملف الطائفي والحل الأمني للإطباق على الموارد الاقتصادية في البلاد، مستفيداً من الدعم الدولي لسياساته. وحتى اليوم، لا يزال يعتبر هذا النهج من الثوابت في السياسة، مع بعض المتغيرات الشكلية غير المؤثرة على المضمون، كإعلان الاستقلال عام 1971م، والعمل بالجلس الوطني في 1973، وحله في 1975 مع إعلان قانون أمن الدولة.

أعدت التجربة مع تقلد الملك حمد بن عيسى الحكم عام 1999م بإعلان «الشروع الإصلاحية»، ومن ثم تفعيل «ميثاق العمل

الوطني» عام 2001، ولاحقاً إعلان دستور 2002، وإجراء الانتخابات البلدية والنيابية بعد السحاح بتشكيل الجمعيات السياسية والإفراج عن آلاف السجناء السياسيين وعودة المبعدين لعقود، شاركت الجمعيات السياسية المعارضة في الانتخابات النيابية بعد تحفظ في الدورة الأولى، نتيجة التغيير المتفرد في الدستور بخلاف الميثاق الذي صوت عليه البحرينيون عام 2001م.

الثابت في السياسة لدى الحكم في البحرين هو عدم التأثير الشعبي في القرار السياسي، وعدم التمكن الاقتصادي للمجتمع، وإرتهاق القضاء للحكم ولهذا السبب، حُلّ المجلس الوطني بعد تشكيله بستين في السبعينيات، واعتمد دستور 2002 بخلاف ميثاق 2001 الذي صوّت عليه شعب البحرين، وأكثر من ذلك، عندما طالب الشعب بإصلاحات في 2011م، فُرض الحل الأمني، وعُطلّ الحل السياسي ما انعكس سلباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ولم يعد هناك فصل بين السلطات.

منذ سبع سنوات وتسود البلاد حالة من الاحتقان استخدمت فيها الحكومة كافة الأدوات الممكنة للضغط على الشعب كي يتراجع، عن طريق السجن والمحاكمات، والقمع والاعتقالات، والفصل من العمل وعدم التوظيف، والحرمان من المعونات الدراسية والإسكان، وزيادة التجنيس والتوظيف السياسي، وحل الجمعيات السياسية والدينية والحقوقية، وإلغاء الجنسية، وتشريع المحاكمات العسكرية للمدنيين، ورفع الدعم عن الخدمات وبعض المواد

### إضاءة

## أزمة لاجئي الروهينغا: «ليس لدينا أي مكان آخر نذهب إليه»

بعدها فرّ لاجئو الروهينغا من العنف الفظيع الذي تعرضوا له في ميانمار، أصبح يتعين عليهم اليوم في بنغلادش مواجهة أخطار جديدة تتمثل في الظروف المعيشية غير المستقرة وموسم الأمطار الوشيك ومخاوف السلامة الشخصية بعد حلول الظلام.

**المخيم في حد ذاته أحد الأخطار الصحية**
الظروف الصحية في المخيم مثيرة للقلق، حيث ظهرت حالات مميتة من الأمراض المعدية مثل الحصبة والدفتيريا، كما أن موسم الأمطار القريب، الذي يبدأ عادة في شهر أبريل (نيسان)، يندثر بخطر ظهور المزيد من حالات الإزديحام والغياب شبه الكامل للماء مثل الإسهال المائي الحاد والتقيؤيد الأكثر ضعفاً بصورة خاصة في الأسر التي تعيلها النساء، بالإضافة إلى النساء غير المتزوجات والأطفال غير المحصّوين بذويهم، وقد سمعت طواقم منظمة أطباء بلا

الأمطار المرتقب مرتفع للغاية، فينبغي إزالة غالبية المراحض والآبار التي شيدت على عجل أو إعادة تأهيلها لأن الفيضانات قد تلوّث مياه الشرب، ومن المحتمل أن تغمر الأمطار الموسمية الغزيرة والرياح العاتية مناطق واسعة، بالإضافة إلى تدمير الملاهي المهلهلة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشريد عشرات الآلاف من جديد. في الوقت الحاضر، يبدو أنه لا يوجد مكان يلجأ إليه سكان الروهينغا ليكون بمثابة مأوى لهم.

**شعور المهالي بعدم الأمان ليلاً**

يعتبر الرجال والنساء في المخيم عن شعورهم بعدم الأمان ليلاً بسبب أوضاع المكان غير المستقر والإزدحام والغياب شبه الكامل للأضاءة بعد حلول الظلام، إذ تتمثل الطبقة الأكثر ضعفاً بصورة خاصة في الأسر التي تعيلها النساء، بالإضافة إلى النساء غير المتزوجات والأطفال غير المحصّوين بذويهم، وقد سمعت طواقم منظمة أطباء بلا

سببوني» حقوقيًا. كما أن المراجعات التي مثلت بارقة أمل خلال الأحداث لم يُعمل بها، وتقرير لجنة قصصي الحقائق دليـل على ذلك. فالتقرير الذي أُشهر في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011م لم يُطبق حتى اليوم، بل إن الخطط والبرامج الإصلاحية والتنموية أُجهضت وعُمل بخلافها إمعانًا في الإنحراف عن الإصلاح. ونموذج من ذلك «مجلس التنمية الاقتصادي»، الذي هُشّش المواطن البحريني في سوق العمل بدلاً من جعله الخيار الأفضل، مما ضاعف العمالة غير الوظيفية لتفوق عدد المواطنين.

كما سُخّلت بداية العام الميلادي، وبالترزامن مع خطايا السيد عبد الله الغريفي، بعض عمليات الإفراج المحسودة عن العققلين أثناء اعتصام الدراز، وترافق ذلك مع إرسال خطابات الاستغناء عن الموظفين منهم، ما يُوشر إلى تذبذب في التجاوب مع الخطاب، أو تجاوب حذر يندم عن نقاشات في بيت الحكم، قد تصل إلى تعارض في التوجهات بين الأجنحة المتوحدة في عدم المساس المعتدلون)، أما المتشردون («حق» و«الوفا» و«الأصالة» والمتشردون من السنة وأكث

المتنمين لجمعيات التيار الديمقراطي) فلا تتجاوز نسبته 10%.

يمكن أن تتغير النسب جزئيًا، إلا أن الأصل هو المذكور، والحكومة خلال زمن طويل، وبالخصوص خلال السنوات السبع الأخيرة، تحاول جاهدة زيادة نسبة المتشردين على حساب المعتدلين للحد من نفوذ الآخرين في

أي قرار مصيري في المستقبل. كما تستثمر الخلاف بين المتشردين لتضخيم الفرقين، وجز نسبة من المعتدلين مع كل فريق متطرف في الطرح، لتوسيع الخلاف والعمل على شرح مجتعمي، وعلى ضوء التجربة، يتبين أن الحكومة تستثمر الخلاف بين متشردي السنة والشيعية عند المنعطقات من أجل التدخل بالمعالجة الأمنية، ولذلك يتحضر سيناريو ومسرحيات ما تسميه «الخانيا الإهابية»، بهدف الحصول على الدعم، والإيقاع بمرموز المعتدلين كونهم التحدي الحقيقي للنظام.

الآن، ومع التغيرات الإقليمية، فإن الوقت يضيق، والخيارات تنفذ. ومن يعمل على الانتخابات النيابية في تشرين الأول/ أكتوبر 2018م، أو يحتمل تأجيلها، فالأجدى له انتظار الانتخابات التشريعية في العراق في أيار/ مايو المقبل، والتي تحظى بأهمية مضاعفة، ليس للعراق فقط بل للبحرين والمنطقة. المتوقع أن تمثل هذه الانتخابات إضافة مهمة للتحول الديمقراطي لشعوب المنطقة، خصوصاً بعد دحر «العش» وما رافق صعوده من استقطاب مجتعمي وحقد مذهبي وعصبي عرقية.

في عام 2017، كانت معظم النساء